اسم المقال: استراتيجيات الموازنة للدول المتوسطة في العلاقات الدولية (موازنة التهديد وموازنة التحوط)
اسم الكاتب: د. سومر منير صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7619
تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 16:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

استراتيجيات الموازنة للدول المتوسطة في العلاقات الدولية

(موازنة التهديد وموازنة التحوّط)[▽]

Balancing strategies for middle countries in international relations

(Balancing of threat and the Hedging Balancing)

الدكتور سومر منير صالح* Dr Somer moneer saleh

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تحليلاً استراتيجيات الموازنة للدول المتوسطة (الثانوية والصغرى) في العلاقات الدولية، **وتناقش مُفصلاً موازنتي التهديد والتحوّط** في السياسات الخارجية، وتحلل دوافع الموازنة وعناصرها الخارجية، وتستعرض تحليلياً أنواع الموازنة، ثم تناقش الدراسة الموازنة كسياسةٍ خارجيةٍ للقوى المتوسطة والصغيرة في النظام الدوليّ، ثم تستعرض الدّراسة أبرز الاستراتيجيات البديلة عن الموازنة وهيّ المناورة والترابط والتشبيك والارتباط الملزم ثم الحصار، وذلك من خلال **اختبار ثلاث فرضياتٍ بحثية**، أولها أنّ الموازنة سياسةٌ خارجيةٌ للدولة تهدف لمعادلة (القوة أو التهديد) تجاه الدول الأكثر قوةً، وبالتالي تصبح تلك الدولة أقلّ احتماليةً للهيمنة، هذا الافتراض يستكمله افتراضان آخران، أن نظرية الموازنة هي جزءٌ من نظرية توازن القوى إلاّ أنّ مجموعةً من الفروق النظرية، والتطبيقية تجعلهما متمايزتان، والفرضية الجزئية الثانية أنّ **الموازنة الإيجابية** تهدف إلى تعزيز قدرات الدولة وترسيخ مكانتها في المجتمع الدولي، بينما تسعى استراتيجية **الموازنة السلبية** إلى تقويض نفوذ الخصم وتقليص قدراته.

وتوصلت الدّراسة إلى نتائج بحثيةٍ أهمها أن الموازنة هيّ سياسةٌ أو سلوك يهدف إلى محاولة مطابقة، أو تجاوز، أو منع قوة دولةٍ أقوى من الهيمنة على الدولة الموازنة من خلال: تحالفٍ لمواجهة دولة الهيمنة على أن تكون الموازنة هنا استباقيةٌ، فهيّ لا تشمل المواقف التي "تُفرض فيها الحرب على الموازن المحتمل من خلال هجومٍ عسكريٍّ مباشرٍ من قبل المعتدي، كما يمكن أن تكون الموازنة داخليًة أيضًا، حيث تبني الدولة قدراتها الخاصة، سواء العسكرية أو القاعدة الاجتماعية الاقتصادية التي تعتمد عليها، لذا فإنّ التوازن الداخلي يكون أكثر وضوحًا عندما يتجاوز معدل النمو معدل نمو الدول الأخرى، خاصةً في القوة العسكرية، ثم تقوم الدولة بموازنة جميع القوى الأقوى من خلال اللحاق بهم.

الكلمات المفتاحية: الموازنة، العلاقات الدولية، السياسة الخارجية، القوة، النظام الدوليّ، التحوّط.

▽ تاريخ التقديم : 2024/3/16 تاريخ القبول: 2024/4/15 تاريخ النشر: 2024/6/30

* عميد كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية جامعة الشام الخاصة somar.saleh@aspu.edu.sy

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract:

This study analyzes the Balancing strategies of intermediate (secondary and small) countries in international relations .It discusses in detail the Hedging Balancing and Balancing of Threat .It analyzes the Balancing motives and its external elements.It analytically reviews the types of Balancing .The study then discusses Balancing as a foreign policy for medium and small powers in the international system .The study then reviews the most prominent alternative strategies to balancing, which are Bandwagoning, Bonding, Binding, and Beleaguering, Hiding.

This is done by testing three research hypotheses, the first is that balancing is a state's foreign policy that aims to equalize (power or threat) towards the most powerful states, and thus that state becomes less likely to dominate .This assumption is complemented by two other assumptions, which are that the Balancing theory is part of the balance of power theory, but a group of theoretical and applied differences makes them distinct .The second partial hypothesis is that positive Balancing aims to enhance the state's capabilities and consolidate its position in the international community, while negative Balancing strategy seeks to undermine the opponent's influence and reduce his capabilities.

The study reached research results, the most important of which is that balancing is a policy or behavior that aims to try to match, exceed, or prevent the power of a stronger state from dominating the state. Through: an alliance to confront the hegemonic state, provided that the Balancing here is proactive. The balance can also be internal, as the state builds its own capabilities, whether military or the socio-economic base on which it depends. The internal balance is clearer when the growth rate exceeds the rate of growth of other countries, especially in military power, and then the country balances out all the stronger powers by catching up with them.

Keywords: Balancing, international relations, foreign policy, power, international system, hedging.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة:

في كتابه "السياسة بين الأمم" (1948)، رفع مورغنثو فكرة القوة إلى صميم الدراسة الحديثة للعلاقات الدولية، وأصبح توازن القوى النظرية المركزية في الواقعية الحديثة.

(راهناً) تشهد القوة العالمية تحولاتٍ عميقةً في التكوين (الطبيعة) وفي التوزيع العالمي للهيمنة، بالتزامن مع تآكل (الهيمنة الأحادية) على النظام الدوليّ، وعدم قدرتها على وضع جدول الأعمال الدوليّ منفرداً كما كان في العقدين الماضيين، طبعاً جزءاً من هذا التحول مردّه الضعف البنيويّ للقوة المهيمنة، وجزءٌ منه مرتبطاً بزيادة منسوب القوة للقوى العالمية (الصاعدة والناشئة)، وجزءٌ آخرٌ مرتبطٌ بتبعات الأزمة المالية العالمية (2008).

يتمثل تحول القوة العالمي في تراجع الفوارق في مقومات القوة وتوزيعها بين القوة المهيمنة في العالم والقوى التعديلية، التي تعمل على تغيير ميزان القوى العالمي، وتغيير طابع الاقتصاد السياسيّ العالمي، وتسعى لتعدديةٍ قطبيةٍ في العلاقات الدولية، إذ تخلق التحولات في التوزيع الدوليّ للقوة والهيمنة قوةً دافعةً للتغيير الهيكليّ والمؤسسيّ في النظام الدوليّ.

وإذا كان تحول القوة أو بالأدق تحولات القوة أمراً واقعاً ومستمراً ولكنّه بطيءٌ، إلّا أنّ اتجاهات توزيع الهيمنة عالمياً، وقواها الأساسية (دول قومية، منظمات حكومية غير حكومية، شركات متعددة الجنسيات) والنتيجة التي قد تفضي إليها، غير محسومةٌ بعد، فالصعود التاريخي للغرب منذ القرن السادس عشر، بات في مرحلة التراجع، السياسي والاقتصادي والقيميّ، بعكس الصعود التاريخيّ للقوى التعديلية الراهنة، التي تحاول الخروج من تبعات قرون الإذلال والتحكم الغربي إبان الحقبات الاستعمارية والتي هيمنت عليها القوى الأوربية سابقاً، وتحاول بناء نظامٍ دوليٍّ أكثر توازناً واستقراراً، كما أنّ النتيجة التي قد تفضي إليها مرحلة تحول القوة العالميّ فهيّ أيضاً غير محسومةٍ بعد، ومرتبطةٌ بعدّة متغيراتٍ دولية، في مقدمها: نتيجة الحرب الأوكرانية (2022) وهنا تحديداً ليس المقصود النتيجة الميدانية المباشرة بقدر ما هو مستقبل العلاقة الروسية الأوربية في ضوء نتيجة تلك الحرب، إضافةً إلى نتيجة الاحتواء الأميركي / الغربي للصين وتفاعلاته، ومدى قدرة دول الجنوب العالمي على خلق كتلةٍ من عدم الانحياز الجديد بدأت إرهاصاتها بالتشكّل راهناً، وأمام هذا الواقع المأزوم، والنتيجة غير المتعينة، باتت الدول الصغرى والمتوسطة والثانوية تمارس سياستها الخارجية تحت إكراهات مرحلة تحول القوة الراهن، التي تفرض على تلك الدول اتباع أنماطٍ من السياسات

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخارجية كانت للأمس القريب تبدو غير مألوفةٍ، أمّا اليوم فأصبحت خياراتٍ عقلانيةٍ لتلك الدول في مواجهة تحديات وتبعات مرحلة تحول القوة العالمي، والتي ستفضي إلى بنيةٍ جديدةٍ للنظام الدولي، فقد أثبت الخبرة التاريخية أنّ أيّ نظامٍ عالميٍ هو نظامٌ نسبيٌّ وقصيرٌ نسبياً، وفي مقدمها: الموازنة والتحوط، وموازنة التحوط، والتهديد..

بالنسبة للموازنة عزا (كريستوفر لاين) إدخال مصطلح "**التوازن الخارجيّ**" إلى نفسه في مقالته عام 1997[1]، والحقيقة ربما أنّ العديد من الخبراء في الاستراتيجية والسياسة الخارجية، مثل جون ميرشايمر، ستيفن والت، روبرت باب، أندرو لاثام، باتريك بورتر، وأندرو باسيفيتش تبنوا هذا النهج، وجادلوا بأنّ التوازن في الخارج له جذوره التاريخية في الاستراتيجية البريطانية الكبرى فيما يتعلق بأوروبا، والتي تم تبنيها في نهاية المطاف من قبل الولايات المتحدة واليابان في مراحل مختلفة من تاريخهم، تشرح نظريات الموازنة الظروف التي تحفّز الدولة على تحقيق التوازن ضدّ دولةٍ ما أو تحالفٍ دول.

إشكاليّة الدّرَاسَةَ وتساؤلاتها الرئيسة.

جادل منظرو أحادية القطب والهيمنة، آنذاك، بأنّ الدول (الصغرى والمتوسطة) غالبًا ما تنضم إلى القوة الرائدة ونظامها الدوليّ، بدلاً من البحث عن التوازن مع قوةٍ ناشئة، كما جادل منظرو "**الاستقرار المهيمن**" بأنّ الدولة المهيمنة توفر منافع عامةً مهمةً، ضروريةً لعمل النظام الدوليّ، كما تستفيد الدول التي تنضم إلى النظام أيضًا، وبالتالي تصبح تلك الدول أتباعًا ومؤيدين بدلاً من الموازنة، ولكن مع انحسار الهيمنة الأحادية على العالم، واتجاه العالم نحو تعددية الأقطاب –مبدئياً–، مع هامشٍ أكبر للدول المتوسطة في العلاقات الدولية، عادت نقاشات واستراتيجيات الموازنة من جديد، بهدف تحقيق أكبرٍ قدر ممكن من الأمنٍ، مع تجنب الوقع تحت هيمنة قوةٍ أقوى عليها.

انطلاقاً من ذلك، تحاول هذه الدراسة الإجابة على تساؤلٍ رئيسٍ مفاده: **ماهيّ الموازنة كسياسةٍ خارجيةٍ للدول المتوسطة في العلاقات الدولية، ومتى تلجأ إليها الدولة؟**، كما تحاول الدراسة الإجابة عن جملةٍ من التساؤلات البحثية المنبثقة والمرتبطة بمضمون الدراسة، **وفي مقدمها:**

1. ما الفرق المفاهيمية بين الموازنة وتوزان القوى في العلاقات الدولية؟

[1]Layne, Christopher (2012-04-26). "The End of Pax Americana: How Western Decline Became Inevitable". The Atlantic. Retrieved 2020-10-18. Layne, Christopher (1997). "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy". International Security. 22 (1): 86–124.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2. ما دوافع الموازنة في السياسة الخارجية؟

فرضيّات الدِّرَاسَةَ.

تنطلق الدراسة من افتراضٍ رئيسٍ مفاده:

الموازنة سياسةٌ خارجيةٌ للدولة تهدف لمعادلة (القوة أو التهديد) تجاه الدول الأكثر قوةً، وبالتالي تصبح تلك الدولة أقلّ احتماليةً للهيمنة.

هذا الافتراض تستكمله افتراضاتٌ أخرى تخدم غرض الإجابة على تساؤلات البحث، أهمها:

1. نظرية الموازنة جزءٌ من نظرية توازن القوى إلاّ أنّ مجموعةً من الفروق النظرية، والتطبيقية تجعلهما متمايزتان.
2. تهدف الموازنة الإيجابية إلى تعزيز قدرات الدولة وترسيخ مكانتها في المجتمع الدولي، بينما تسعى استراتيجية الموازنة السلبية إلى تقويض نفوذ الخصم وتقليص قدراته.

أهداف الدِّرَاسَةَ.

تهدف الدِّرَاسَةَ إلى الإجابة عن جملّة التّساؤلات البحثيّة التي حددها الباحث، وذلك للوصول إلى فهمٍ واضحٍ وعميق حول الموازنة كأداة في السياسة الخارجية للدول المتوسطة، وفي مقدمها تأصيل مفهوم الموازنة في السياسة الخارجية، وفهم دوافع الموازنة، وأبرز الفروق النظرية مع نظرية توازن القوى، إضافةً إلى تحديد عناصر الموازنة وأدواتها.

منهجية الدِّرَاسَةَ.

المنهج التحليليّ: هو المنهج الذي يتم من خلاله دراسة الإشكاليات العلمية المختلفة، ويستخدم في المنهج التحليليّ ثلاث عملياتٍ وهيّ **التفسير، النقد، الاستقراء**، وقد يستخدم الباحث إحدى هذه العلميات، أو قد يجمع بين عمليتين أو أكثر في سياق الدراسة، وسيتم توظيف هذا المنهج على مستوى تحليل الموازنة، وعناصرها، ودوافعها.

المنهج المقارن: وسيستخدم الباحث هذا المنهج لمقارنة الموازنة مع نظرية توازن القوى من حيث النشأة والمفهوم والدوافع، **وإضافةً إلى المنهج التحليليّ، سيستخدم الباحث مقاربة (الواقعية البنيوية–الدفاعية)**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

في تحليل السياسة الخارجية، التي تنطلق من أنّ النظام الدوليّ (الفوضويّ) هو المحدد الأساس لسلوك الدولة في البيئة الدولية، وأنّ الدولة تسعى لزيادة قوتها النسبية في البيئة الدولية، في مقابل تعزيز مفهوم الأمن وتعظيم نطاقه[1]، ويذهب الاتجاه الدفاعيّ إلى أنّ النظام الهيكليّ الفوضويّ الدولي يفضي إلى سياساتٍ معتدلةٍ ومتحفظةٍ من أجل تحقيق الأمن واستمراره[2].

متغيرات الدّرَاسَةَ.

يُمثل الموازنة متغيراً مستقلاً للدراسة، بينما السياسة الخارجية للدولة المتوسطة تُمثل متغيراً تابعاً.

ثامناً: الدّراسات السّابقة.

تعدّ دراسات (الموازنة)، مساراً رائداً في أدبيات العلاقات الدولية، ولكنّ حضورها ضمن أدبيات (توازن القوى، والواقعية الدفاعية) في الأدبيات البحثية العربية، شكّل صعوبةً بحثيةً في تأصيل المفهوم وفهمه، فمجموعة الفروق النظرية والمفاهيمية لتوازن القوى والموازنة لا تجعل منهما سياقاً بحثياً واحداً، أمّا بالنسبة للمكتبة الغربية فقد حضرت استراتيجيات الموازنة في أبحاث كينيث والتز في أنموذجه لتوازن القوى، وستيفن والت في نظريته توازن التهديد، وراندل شويللر في نظريته توازن المصالح، انطلاقاً من ذلك تسعى هذه الدراسة نحو تأصيل مفاهيمي لنظرية للموازنة وعلاقتها بتوازن القوى، **وفيما يلي نماذج من أبرز الأدبيات التي عالجت موضوع الدراسة:**

1- **كتاب، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، للكاتب ريتشارد ليتل، ترجمة، تحقيق: هاني تابري، وصادر عن دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع – لبنان، 2009، يعرض** ليتل في هذا الكتاب إطاراً لمعالجة مفهوم توازن القوى بوصفه استعارة وأسطورة وأنموذجاً، ثم يستند إلى هذا الإطار لإعادة تقويم أربعة كتب رئيسة اعتمدت على توازن القوى لتوطيد فهم نظري للعلاقات الدولية.

2- **دراسة، "تأثير توازن القوى على إعادة تشكيل نظام أحادي القطب دراسة تحليلية للتحولات الدولية الحالية"، مقيدش زكرياء، مجلة مدارات سياسية، المجلد 6 العدد 1، 2022، الصادر عن مركز المدار العربي للأبحاث والدراسات،** هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقديم تحليل لمجموعة التحولات التي شهدتها

[1] روبرت غليبين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009، ص177.
[2] احمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر، "دراسة تقويمية"، جامعة الإسكندرية، 2016، ص35-36.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اتجاهات العلاقات الدولية، خاصة في ظل ظهور العديد من المؤشرات التي تؤكد أن النظام الدولي الحالي يشهد تغيرات هيكلية وهيكلية كبيرة جداً، كما بحث في أبرز المداخل لفهم مسارات التحول والتغيير في النظم الدولية.

3- دراسة، "**استراتيجيات التحوط الاستراتيجيّ للقوى الوسطى في النظام الدوليّ، دراسة حالة – السياسة الخارجية السعودية**، **للباحثين الدكتور سومر صالح، والدكتور علي عباس، مجلة شؤون الأوسط، العدد 169، 2023، بيروت، الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية**، تناولت هذه الدراسة تحليلياً استراتيجيات التحوط الاستراتيجيّ للقوى الوسطى في النظام الدولي، بعد تأصيلٍ نظريٍّ لمفهومي التحوط الاستراتيجيّ، والقوى الوسطى، وقدمت الدّراسة إحاطةً تحليليةً للوضع الراهن للنظام الدوليّ، والتحديات التي تواجهه، وناقشت الدراسة بعدها ارتباط مفهوم التحوّط بالواقعية البنيوية الدفاعية، ثم استعرضت الدراسة دوافع التحوط، وأدواته، واستعرضت أيضاً تحليلياً التحوط في السياسة الخارجية السعودية، دوافعه، أدواته، شروط نجاحه.

4- **Walt, S. M. (1987). The origins of alliances. Cornell University Press.**

Preface, Introduction: Exploring Alliance Formation, Explaining Alliance Formation, From the Baghdad Pact to the Six Day War, From the Six Day War to the Camp David Accords, Balancing and Bandwagoning, Ideology and Alliance Formation, The Instruments of Alliance: Aid and Penetration, Conclusion: Alliance Formation and the Balance of World Power. Walt identifies four criteria states use to evaluate the threat posed by another state: its aggregate strength or power (size, population, latent power, and economic capabilities), its geographic proximity, its offensive capabilities, and its offensive or hostile intentions.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولاً_ مقارنةٌ بين مفهوميّ الموازنة وتوزان القوى في العلاقات الدولية.

1_مفهوم توازن القوى:

كان ميزان القوى مفهوماً مركزياً في نظرية وممارسة العلاقات الدولية على مدى الخمسمائة عام الماضية، كما لعب دورًا رئيساً في محاولات تطوير نظريات السياسة الدولية في الدراسات المعاصرة للعلاقات الدولية.

نشأت فكرة توازن القوى في السياسة الدولية خلال عصر النهضة الأوربيّ كمفهومٍ مجازيّ مستعارٍ من مجالات أخرى (الأخلاق، والفنون، والفلسفة، والقانون، والطب، والاقتصاد، والعلوم)، يقول جان جاك روسو: "التوازن القائم بين قوة هؤلاء الأعضاء المتنوعين في المجتمع الأوروبيّ هو عملٌ طبيعٌ أكثر منه فنٌّ، إنّها تحافظ على نفسها دون جهد، بحيث إذا غرقت من جانب، فإنها تعيد تأسيس نفسها في وقتٍ قريبٍ جدًا من الجانب الآخر)[1].

وفيما يلي استعراضٌ عامٌ لأبرز المفاهيم المكونة لتوازن القوى:

توازن القوى، في العلاقات الدولية، هو موقفٌ وسياسة دولةٍ أو مجموعةٍ من الدول تحمي نفسها ضدّ دولةٍ أخرى أو مجموعةٍ من الدول من خلال مضاهاة قوتها بقوة الطرف الآخر، يمكن للدول أن تنتهج سياسة توازن القوى بطريقتين: عن طريق زيادة قوتها، كما هو الحال عند الانخراط في سباق تسلحٍ أو في الاستحواذ التنافسيّ على الأماكن الجيوسياسية الهامة في العالم، أو عن طريق إضافة قوتهم إلى قوة دولٍ أخرى، كما هو الحال عند الشروع في سياسة التحالفات.

يؤيد كريستوفر لاين أنّ "القوى العظمى تتوازن ضدّ بعضها البعض لأنّ القيود الهيكلية تدفعها إلى القيام بذلك[2].

يشرح هارتمان مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية كنظامٍ بمعنى أنّ كتلة قوةٍ واحدةٍ تؤدي إلى ظهور أخرى وتؤدي في النهاية إلى شبكةٍ من التحالفات[3].

[1] Haas, E. B. (1953). The balance of power: Prescription, concept, or propaganda? World Politics, 5(4), 453.
[2]Layne, Christopher. "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy." International Security, vol. 22, no. 1, 1997, p. 117.
[3] Shubhya Pandey Balance of Power in International Relations, Hidayatullah National Law University, Raipur.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يعتمد مفهوم توازن القوى على افتراض أنّ القوة المفرطة في أيّ مكان في النظام تُشكّل تهديدًا لوجود الوحدات الأخرى، وأنّ الأداة الأكثر فاعليةً للسلطة هيّ القوة، والتحالفات جزءٌ من التوازن.

2_ مفهوم الموازنة الخارجية.

الدول وفق النظرية الواقعية، هيّ جهاتٌ فاعلةٌ وحدويةٌ تسعى، على الأقل، إلى الحفاظ على نفسها، وفي الحدّ الأقصى، تسعى إلى الهيمنة العالمية.

وفي سبيل سعي الدول إلى الحفاظ على نفسها تتبع وسائل متنوعةً، تنقسم عموماً إلى فئتين: الجهود الداخلية (تحركاتٌ لزيادة القدرة الاقتصادية، وزيادة القوة العسكرية، لتطوير استراتيجياتٍ ذكية)، والجهود الخارجية (تحركاتٌ لتقوية وتوسيع تحالف الدول أو إضعاف وتقليص أحد التحالفات المعارضة)، وهو ما ذهب إليه جون ميرشايمر فالدولة عندما تواجه قوةً غير متوازنة معها، تحاول بشكلٍ روتينيّ إمّا توسيع قدراتها الخاصة (التوازن الداخليّ) أو التحالف مع الجهات الفاعلة الأخرى (التوازن الخارجيّ) من أجل البقاء في النظام الفوضويّ، ولكن التوازن الداخليّ هو سلوكٌ خاصٌ بالقوى العظمى لأنّه يميل إلى تقليل الاعتماد على الآخرين، بينما التوازن الخارجيّ هو سلوكٌ أكثر تعقيدًا وخطورةً، وبالتالي فهو أقلّ شيوعًا، ولا يحدث إلّا تحت الضغط، ويذهب الواقعيون الهجوميون إلى أبعد من ذلك، زاعمين أنه نظرًا لأنّ الدول تسعى إلى تعظيم حصتها من القوة العالمية، فهيّ منخرطةٌ بشكلٍ فعّالٍ في الموازنة الداخلية[1].

يُشتق مفهوم الموازنة من نظرية توازن القوى، وهي النظرية الأكثر تأثيرًا في المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية.

تشمل الموازنة إجراءات معادلة الاحتمالات ضدّ الدول الأكثر قوةً سواءٌ أكانت من قبل دولة أو مجموعة دول، بما يضمن احتماليةً أقلّ لممارسة الدول القوية تفوقها العسكري على الدول الأضعف (دولة الموازنة)[2].

وفقًا لنظرية توازن القوى، تطور الدول باستمرار من قوتها العسكرية، لتحقيق أمنها القوميّ بدايةً، ومن ثمّ تقييد جوانب التهديد المحتملة لقوة صاعدة[3]، توضح هذه الفكرة مفهوم التوازن الداخلي، الذي يتعارض مع الخارج، والذي بموجبه تجتمع الدول وتشكّل تحالفًا لتحقيق التوازن واكتساب المزيد من النفوذ على قوةٍ مهيمنةٍ أو صاعدةٍ.

[1] John J. Mearsheimer, the Tragedy of Great Power Politics (New York: Norton, 2001), pp. 155–6.
[2] Pape, Robert A. (July 2005). "Soft Balancing against the United States". International Security. 30 (1): 7–45.
[3]Kenneth N. Waltz, "Realism and International Politics" (New York: Routledge, 2008), 137.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

معاصراً، برز التوازن الناعم كمفهومٍ جديدٍ لتوضيح كيفية توازن الدول بين الجهات الفاعلة القوية، والتي تدعو إلى استخدام الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية لتقييدٍ أقوى لدولة ما وتثبيط ممارسة القوة والهيمنة[1].

تضع نظرية الواقعية الجديدة بعض الافتراضات حول النظام ومصالح ودوافع الجهات الفاعلة داخله والقيود التي تواجهها جميع الدول، والتي تؤدي في النهاية إلى سلوكيات التوازن (افتراضات كينث والتز):

الافتراض الأول هو أنّ النظام الدوليّ فوضويّ، وهو سببٌ أساسيٌ في توازن سلوك الدول. فالفوضى، أو الافتقار إلى هيئةٍ شاملة لإنفاذ القانون، تجبر الدول حتمًا على الاعتماد على مواردها الفردية وإجراءاتها لضمان أمنها[2]، حيث تصبح مسؤولية ومتطلبًا من كلّ دولةٍ للبحث عن البقاء والأمن، وإظهار الاستعداد في مواجهة القوة والعدوان من الجهات الفاعلة الأخرى[3].

الافتراض الثاني هو أنّ الهدف الأساسيّ لجميع الفاعلين هو الأمن والاستقرار، كحدٍ أدنى، وبالتالي فإنهم يسعون جاهدين للحفاظ على أنفسهم، في حين أنّ الآخرين قد يكون لديهم دوافع توسعيةً أكثر ويسعون للهيمنة العالمية، وبالتالي، تصبح الموازنة أداةً تستخدم الدول من خلالها الوسائل المتاحة لها لتحقيق أهدافها ومصالحها، هذا لحماية أنفسهم من جهة أكثر تهديداً أو لتعزيز قوتهم وقدراتهم[4]، ويجب على الدول أن تعتمد على وسائلها وترتيباتها الخاصة من أجل ضمان أمنها، أيّ العمل من أجل مصلحتها الذاتية من أجل تجنب الوقوع ضحيةً لدولةٍ أكثر قوة، وهذا يؤدي حتمًا إلى أن تتصرف الدول بالطرق التي يحددها ميزان القوى[5].

الافتراض الثالث هو الطبيعة النسبية للقوة، فمفتاح الأمن والبقاء لكلّ دولةٍ هو القوة، ويمكن استخدام التوازن في كثير من الأحيان كآلية لاكتساب نصيبٍ أكبر من السلطة أو تقليل نصيب دولةٍ أخرى في السلطة[6].

3_ الموازنة وتوازن القوى (فروقٌ بنيويةٌ):

التوازن في العلاقات الدولية ليس سلوكًا تعسفيًا، ولكن طبيعة الهدف هيّ من تحدد نوع وخصائص هذا السلوك، يقترح ستيفن والت أنّ هدف التوازن هو الحفاظ على هامشٍ من حرية التصرف وتجنب الخضوع

[1] Stephen G. Brooks and William C. Wolfforth, "World out of Balance" (Princeton: Princeton University Press, 2008), 22.
[2]Kenneth N. Waltz, "Man, the State and War" (New York: Columbia University Press, 1959), 188.
[3]John J. Mearsheimer "The Tragedy of the Great Power Politics", in Anarchy and the Struggle for Power (New York: Norton, 2001), 30.
[4]Kenneth Waltz (1979), Theory of International Politics, (Reading: Addison-Wesley, 118.
[5] Ibid, 111.
[6] Waltz, "Man, the State and War", op.ct, 210.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لهيمنة قوىً أكبر، وبالتالي يحدد والت أنّ الموازنة هيّ سلوك الدول الأقلّ قوةً وليس سلوك قوىً عظمى وكبرى، ويلاحظ شويلر أنّ الأهداف العدوانية أو التوسعية يمكن أن تكون دوافع لخلق "توازن المصالح". ويجادل بأنّ مخاوف القادة من التدهور النسبيّ لسيادة دولهم غالبًا ما تجعلهم يستثمرون الدماء والمال لحماية موقف الدولة في ظل ما يسمى "موازنة المخاطر"، وبالتالي ذهب شويلر بنفس المنحنى لوالت وهو أنّ الموازنة سلوك الدولة الأقلّ قوة[1].

ورغم كون نظرية الموازنة جزءٌ من نظرية توازن القوى إلاّ أنّ مجموعةً من الفروق النظرية، والتطبيقية تجعلهما متمايزتان:

قوة الدولة: توازن القوى هو سياساتٌ مرتبطةٌ بالقوى الكبرى والعظمى سواءٌ أكانت مهيمنةً أم تعديليةً، بينما الموازنة مرتبطةٌ بدرجةٍ أكبر بالقوى المتوسطة والصغيرة في النظام الدولي.

طبيعة النظام الدولي: كانت نظريات تحول القوة أورغانسكي (1958) في العلاقات الدولية أول تحدٍ لنموذج ميزان القوى، فعندما تتحدى قوةٌ صاعدةٌ قوة الوضع الراهن المهيمنة، ستظهر فترة تنافسٍ على القيادة وقد تكون حاسمةً للاستقرار العالمي، في هذه المرحلة من التنافس تبحث الدول الثانوية والصغيرة على موازنة سياستها الخارجية، لتقليل تبعات التنافس الدولي على أمنّها القومي.

النظرية: توازن القوى هو نظريةٌ حول الأمن الدوليّ والاستعدادات للحرب المحتملة، بينما تتمحور الموازنة حول القدرات العسكرية، فالموازنة تعني إنشاء أو تجميع القوة العسكرية من خلال التعبئة الداخلية أو تشكيل تحالفاتٍ لمنع أو ردع الاحتلال والسيطرة على الدولة من قبل قوةٍ أو تحالفٍ أجنبيّ.

الهدف: هدف توازن القوى هو الحفاظ على سلامة النظام متعدد القوى من خلال منع أيّ دولةٍ طموحةٍ من تهديد بقاء جيرانها، بينما تهدف موازنة الدول إلى تكديس القوة من خلال الأسلحة (التوازن الداخليّ)، وتشكيل التحالفات (التوازن الخارجيّ)، وبالتالي تعدّ الموازنة نوع من أنواع **القوة التعويضية.**

المنشأ: الموازنة الخارجية كجزءٍ من نظرية توازن القوى عندما تحدث في العلاقات الدولية فإنّها تكفي لثني قوةٍ أو منعها من فرض إرادتها أو التدخل في مصالح غيرها من الدول، فالدول الأضعف قد تتوازن من خلال الانحياز إلى دولةٍ أكثر قوةً (ولكن أقلّ تهديدًا) ضدّ خصم أضعف (ولكنه أكثر تهديدًا)، فعندما تبلغ دولةٌ ما أو تحالفٌ ما عتبة القوة المفرطة، يجب على الدول الأخرى أن تدرك ذلك على أنّه تهديدٌ لأمنها

[1] Salman, Mohammad & Geeraerts, Gustaaf. (2015). Strategic Hedging and Balancing Model under the Unipolarity .p 4.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

(أو لبقائها) والردّ على ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات –بشكلٍ فرديّ أو جماعيّ أو كليهما –لتعزيز قوتهم العسكرية، وعملية الموازنة هذه هيّ القاعدة التشغيلية المركزية للنظام[1].

4_ تفضيلات الموازنة الخارجية والداخلية:

أ. إنّ تكلفة التحالف، في حالة عدم اليقين (التخلي والفخ) وفقدان السيادة، ستجعل الدول تفضل التوازن الداخليّ.

ب. إنّ توافر الأسلحة النووية في صالح التوازن الداخليّ على التوازن الخارجيّ.

ج. كلما زادت قوة الدولة بالنسبة إلى القوة المهيمنة، زاد احتمال تحقيق التوازن داخليًا وليس خارجيًا.

د. إنّ التكلفة الاقتصادية المنخفضة للتحالف مقابل الإنفاق العسكريّ ستفضل الموازنة الخارجية على الداخلية.

هـ. ستؤدي العواقب السلبية المحتملة لامتلاك الأسلحة النووية إلى اعتماد الدول على التوازن الخارجيّ بدلاً من التوازن الداخليّ.

و. كلّما كانت قوة الدولة المتوازنة أصغر بالنسبة للهيمنة، زادت احتمالية تحقيق التوازن خارجيًا وليس داخليًا[2].

ثانياً_ دوافع الموازنة وعناصرها.

1_ دوافع الموازنة:

هدف التوازن له تأثيرٌ مباشرٌ على شكل الموازنة، والتي يمكن تصنيفها على أنّها إيجابيةٌ وسلبيةٌ، تهدف الموازنة الإيجابية إلى تعزيز قدرات الدولة وترسيخ مكانتها في المجتمع الدولي، بينما تسعى استراتيجية الموازنة السلبية إلى تقويض نفوذ الخصم وتقليص قدراته[3]، وبشكل عامٍ تهدف الموازنة إلى:

[1] Schweller, R. (2016, May 09). The Balance of Power in World Politics. Oxford Research Encyclopedia of Politics. Retrieved 4 Aug. 2023, Available at:https://oxfordre.com/politics/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-119.

[2]Lieutenant, United States Navy, Approved for public release; distribution is unlimited. ON THE TYPES OF BALANCING, BEHAVIOR, Thomas R. Bendel submitted in partial fulfillment NTIS Cardio the requirements for the degree of DTIC TAB, Unannounced, Justification, MASTER OF ARTS IN NATIONAL SECURITY AFFAIRS, and Approved for public release; distribution is unlimited. NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL, MONTEREY, CALIFORNIA, December 1994, P 48.

[3]Salman, Mohammad & Geeraerts, Gustaaf. (2015). Strategic Hedging and Balancing Model under the Unipolarity, p 5.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أ. **تحالفٌ مضاد:** فالتراكم المفرط للقوة والهيمنة من قبل دولةٍ أو ائتلافٍ يثير معارضة الآخرين، وهو الشرط الذي سيثير تحالفًا مضادًا.

ب. يرى راندال شويلر، أنّ هدف الموازنة هو **الحفاظ على الذات** وحماية القيم الموجودة بالفعل[1].

ج. توازن الدول بهدف تجنب هيمنة قوةٍ أقوى عليها[2].

د. من مصلحة الدول كبح هيمنةٍ محتملةٍ لدولةٍ ما قبل أن تصبح تلك الهيمنة قويةً جدًا، وبالتالي هي محاولةٌ لتجنب الوقوع ضحيةً لهيمنتها بمجرد أن تصل إلى وضع القوة المهيمنة فعلياً، وتصبح الموازنة بديلاً أكثر أمانًا بعد تحسين قدرات الدول من خلال آليات المساعدة الذاتية أو الانضمام إلى تحالفاتٍ مع دول أخرى من أجل تقييد وكبح الهيمنة المحتملة على النظام (الدوليّ أو الإقليميّ) وتقويض بقاء الجهات الفاعلة فيه.

هـ. يتيح الانضمام إلى تحالف التوازن أن يكون للدولة المنضمة تأثيرٌ أكبر، وأن تلعب دورًا أكثر أهميةً في هذا التحالف، في حين أن التحالف مع قوةٍ عظمى لن يسمح لها بالمساهمة والقدرة الحاسمة حيث سيهيمن عليه حليفهم القوي حتمًا[3].

و. تفضل الدول الحفاظ على حريتها في العمل في تحالفٍ بدلاً من فرض أوامر عليها من خلال التوافق مع قوةٍ مهيمنةٍ محتملة، وإذا كانت الدول ضعيفةً للغاية وغير ذات أهميةٍ، فقد يكون العمل الجماعيّ هو خيارهم الوحيد، **ولكن القوى الوسطى والدول التي لديها ما تساهم به وتحميه سوف تتوازن دائماً في مواجهة قوةٍ صاعدةٍ وقوةٍ مهيمنةٍ محتملة.**

2_ عناصر الموازنة الخارجية:

أ. تتضمن الموازنة تجميع القوة العسكرية من خلال الاستخراج الداخليّ وتعبئة الموارد المجتمعية، أو المحاكاة والتقليد، أو تشكيل تحالفاتٍ ضدّ دولة معينة أو تحالف[4].

ب. تتطلب الموازنة هدفًا، فالإنفاق العسكريّ غير الموجه ضدّ دولةٍ أو دولٍ أخرى لا يعدّ موازنة[5].

[1] Ibid, P 41.
[2] Waltz, "Theory of International Relations", Op.ct, 127.
[3] Stephen Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power", International Security, 9: 4 (1985): 5.
[4] Mearsheimer John J. 2001. The Tragedy of Great Power Politics. New York: Norton.p 156.
[5] Brawley Mark R. 2004. "The Political Economy of Balance of Power Theory." In Balance of Power, edited by Paul T. V., Wirtz James J, Fortmann Michael, 76–102. Stanford, CA: Stanford University Press. p 86.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ج. تتضمن الموازنة بُعدًا زمنيًا، فالموازنة يجب أن تحدث ضمن إطارٍ زمنيٍّ محددٍ لإجراءات الدولة المستهدفة، وهذا ما يميزها عن الأشكال الأخرى لمقاومة الهيمنة أو الاحتلال، بما في ذلك الموازنة الناعمة، والدبلوماسية القسرية، والعقوبات الاقتصادية[1].

3_ أنواع الموازنة.

أ_ الموازنة السريّة. تاريخياً، ابتكرت القوى العظمى استراتيجيات موازنة تهدف إلى التحقق من طموحات القوى العظمى المنافسة، وللقيام بذلك، سعوا إلى الدخول في تحالفاتٍ وشراكاتٍ أمنيةٍ مع دولٍ ثانوية وحشدها، ومع ذلك، فإنّ تأثير الدول الثانوية على استراتيجيات التوازن للقوى العظمى لا يزال أقلّ من تقديره إلى حدٍّ كبيرٍ في أدبيات العلاقات الدولية.

عندما تتبنى الدول الثانوية استراتيجية تحوطٍ، يتم تحفيز القوى العظمى على الانخراط فيما يُسمى "التوازن السريّ"، تحدث الموازنة السريّة عندما تخفي قوةٌ عظمى قائمةً تعاونها الأمنيّ مع دولةٍ ثانوية تحت غطاء لا علاقة له على ما يبدو بموازنة قوة عظمى صاعدة، وبالتالي العمل حول استراتيجية التحوط للدولة الثانوية بينما تساعد في نفس الوقت على توليد قدرة كامنة على توازن[2].

ب_ الموازنة المؤسسية. التوازن المؤسسيّ، هو استراتيجيةٌ واقعيةٌ جديدةٌ للدول لمتابعة الأمن في ظلّ الفوضى، أيّ مواجهة الضغوط أو التهديدات من خلال عمل المؤسسات المتعددة الأطراف واستخدامها والسيطرة عليها، إنّ التفاعل بين توزيع القدرات والاعتماد الاقتصادي المتبادل القوي يشكل قرارات الدول بشأن توقيت وكيفية استخدام هذه الاستراتيجية.

ج_ الموازن الخارجي الإقليميّ. (Offshore balancing): تحدث هذه الاستراتيجية عندما تستخدم قوةٌ عظمى أخرى إقليميةً مفضلةً لكبح صعود قوىً معاديةً محتملةً (قوةٌ تتحدى هيمنتها)، وتسمح من خلالها لقوةٍ عظمى بالحفاظ على قوتها دون تكاليف الانتشار العسكريّ الكبير في جميع أنحاء العالم.

د_ الموازنة الشاملة (Omni-Balancing). تعدّ "نظرية الموازنة الشاملة" إحدى نظريات العلاقات الدولية التي ساهمت في توضيح سلوك الدول وسياساتها، وخاصة قادة دول العالم الثالث الذين واجهوا

[1] Brawley Mark R. 2004. "The Political Economy of Balance of Power Theory." In Balance of Power, edited by Paul T. V, Wirtz James J, Fortmann Michael 86 Stanford, CA: Stanford University Press.
[2] **For more:** Hugo Meijer , Luis Simón, Covert balancing: Great Powers, secondary states and US balancing strategies against China, International Affairs, Volume 97, Issue 2, March 2021, p 463–481.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العديد من التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية أثناء وبعد الحرب الباردة، من خلال تبني إقامة التحالفات كواحدةٍ من السياسات التي يمكن من خلالها مواجهة التهديدات والحد منها[1].

عملياً، حققت نظرية الموازنة الشاملة أهدافها المتمثلة في مقاومة أو تقليل أو القضاء على التهديدات الداخلية والخارجية من خلال حشد الدول المتحالفة كلّ قدراتها ومواردها ضدّ خصومها الخطرين، كما أنّ الدولة التي تواجه تهديدًا تجد نفسها تنضم إلى التحالف من أجل مواجهة الآخر، وتتحالف الدولة مع دولٍ أخرى لديها قدراتٌ لمواجهة التهديد الداخليّ والقضاء عليه، وبالتالي فإنّ مواجهة هذه التهديدات تؤدي إلى خلق الاصطفاف الذي يعدّ ركيزةً أساسية لعمل المقاومة لتحقيق مجموعة من الأهداف بما في ذلك الأمن[2].

ثالثاً_ الموازنة كسياسةٍ خارجية للقوى المتوسطة والصغيرة في النظام الدولي.

1_موازنة التحوط (The Hedging Balancing).

السلوك المتوازن يجب أن يستوفي أربعة معايير ليتم اعتباره موازنة؛ (1) الموازنة يجب أن تكون سلوك الدولة، (2) الهدف من هذا السلوك هو تحقيق الأمن القوميّ، (3) يجب أن تسعى الموازنة إلى تحسين الوضع التنافسيّ للدولة ضدّ منافسيها، و (4) هناك هدفٌ واضح لموازنة السلوك[3] (كما ذكرنا سابقاً).

بمقارنة هذه المعايير بخصائص التحوط الاستراتيجيّ، نستنتج أنّ التحوط الاستراتيجي يشبه سلوك التوازن من حيث؛ (1) يتم تنسيق التحوط الاستراتيجي على أعلى مستويات الحكومة، (2) تهدف دولة التحوط إلى تحقيق مصلحةٍ أمنيةٍ وطنيةٍ رئيسةٍ، (3) يسعى التحوط الاستراتيجيّ إلى تحسين القدرة التنافسية لدولةٍ التحوط تحسباً لمواجهة الدول المتحوط منها، (4) هناك هدفٌ واضحٌ وصريحٌ لدولة التحوط لتطوير قدرتها التنافسية العسكرية والاقتصادية، من أجل تقليل التفوق الكبير لقائد النظام أو أيّ قوةٍ عظمى في هذا النظام في ظلّ ظروف النظام الدوليّ الراهن[4].

وعلى الرغم من أوجه التشابه من حيث الشكل، يختلف التحوط الاستراتيجي ضمنيًا عن مفهوم التوازن؛ فالتحوط ليس موجهاً ضدً قوةٍ عظمى بشكلٍ مباشرٍ بخلاف الموازنة، كما أنّ سلوك التحوط يشمل قبول التكاليف قصيرة الأجل من أجل تحقيق خطةٍ متماسكة طويلة المدى.

[1] Mahmood, M. (2019). The Significance of Omni-Balancing Theory in Clarifying "Third World leaders Policies. Regional Studies Journal (RSJ), 13(42), 51-77.
[2] Ibid.
[3] Salman, Mohammad & Geeraerts, Gustaaf, Op.ct, p 6.
[4] Ibid, p7.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والسؤال المركزي هنا ليس "إذا كان التحوط الاستراتيجي سلوكًا متوازنًا أم لا، ولكن السؤال المركزيّ هو "**ما هي أشكال التوازن التي من المرجح أن تحدث في إطار تنفيذ سياسات التحوط؟**

بالنظر لتطلعات وأهداف كلّ من الدول الثانوية وقائد النظام في ظلّ النظام الدولي تحاول الدول الثانوية تعظيم المكاسب ودعم مصالحها في ظلّ قيود الهيكل الحالية، لذلك، فهم يتبعون سياساتٍ أكثر فاعليةً تؤدي إلى تحسين قدراتهم الاقتصادية والعسكرية من أجل الوصول إلى التوازن بين القوى العظمى، جنبًا إلى جنب مع تجنب استفزاز قائد النظام، وهذا يتطلب[1]:

اختيار الدولة الثانوية استراتيجيات موازنةٍ غير عسكريةٍ إيجابية، كتحسين القدرات الاقتصادية، ودعم الاحتياطيات الاستراتيجية للسلع الهامة.

على النقيض من ذلك، من المرجح أن تختار الدولة الرائدة استراتيجيات موازنةٍ غير عسكريةٍ سلبيةٍ في هذه المرحلة لتقويض الخصم.

في حالة تقليص الفجوة والتقارب في القدرات، قد تعتمد الدولة الثانوية أكثر على استراتيجيات التوازن العسكريّ الإيجابية كتسريع بناء القدرات العسكرية.

مع تزايد مستوى التهديد من قبل منافستها، يمكن للدولة القيادية اتباع استراتيجيات موازنةٍ عسكريةٍ سلبيةٍ كسياسةٍ أكثر فاعليةً لتقويض الدولة الثانوية، كدعم التكنولوجيا العسكرية لعدوٍ منافسها.

وعليه لا يمكن تصور تحوطٍ استراتيجيٍّ فعالٍ وهادفٍ من قبل قوةٍ ثانويةٍ في مواجهة قوةٍ صاعدةٍ دون موازنةٍ سواءٌ أكانت سلبيةً أم إيجابيةً.

2_ موازنة التهديد (Balancing Threat).

صاغ ستيفن إم والت نظرية توازن التهديد (Balance of threat) في مقالته تشكيل "التحالف وتوازن القوى العالمية"، التي نُشرت في مجلة الأمن الدوليّ في العام 1985. وقد تم تفصيلها لاحقًا في كتابه أصول التحالفات الصادر في العام (1987).

وفقًا لميزان نظرية التهديد، لا تُمثل القوة المعيار الوحيد لبناء توازن القوى، بل يتحدد سلوك التحالف للدول **بالتهديد** الذي تتصوره من الدول الأخرى، ويؤكد والت (أنّ الدول تتوازن عمومًا ضدّ تهديدٍ محسوسٍ أو

[1] Salman, Mohammad & Geeraerts, Gustaaf, Ibid.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خطرٍ استثنائيّ ببناء تحالفٍ قوي)[1]، ومسألة إدراك نوايا الدولة على أنّها عدوانيةٌ (من قبل دولة التوازن) هو أمرٌ حاسمٌ بالنسبة لتلك الدولة التي يُنظر إليها على أنّها تهديد.

وفشل استراتيجيات الموازنة التقليدية (توازن القوى) من المحتمل أن يأتي بنتائج عكسيةٍ ويؤدي إلى تفاقم المعضلة الأمنية ويعزز التهديد الذي تتصوره دولة التوازن[2].

يحدد والت أربعة معايير تستخدمها الدول لتقييم التهديد الذي تشكله دولةٌ أخرى: قوتها أو قوتها الإجمالية (الحجم، والسكان، والقوة الكامنة، والقدرات الاقتصادية)، وقربها الجغرافي، وقدراتها الهجومية، ونواياها الهجومية أو العدائية.

بالتالي عدلت نظرية توازن التهديد بعض افتراضات الواقعية (وكذلك الواقعية الجديدة لكينيث والتز) من خلال **فصل القوة عن التهديد**، في نظرية توازن القوى، التي هيمنت سابقًا على التحليلات الواقعية، فالدول توازن سياستها ضدّ القوى الأخرى التي كانت قوتها (قدراتهم العسكرية) آخذة في الارتفاع، وبالتالي افترضت الواقعية (البنيوية والكلاسيكية) أنّ تكديس القوة تعكس النوايا الهجومية، بينما يجادل والت بأنّ التهديد قد لا يأتي فقط من النوايا الهجومية، والقوةّ هيّ مجرد عنصرٍ واحدٍ يوّلد التهديد، لكن القرب الجغرافي يؤثر على قدرة إبراز القوة، وتشعر الدول بالقلق إذا كانت الدول الأخرى تمتلك نوايا عدوانيةً أو طموحاتٍ أيديولوجية[3].

3_ الموازنة كنهج للقوى الوسطى في مرحلة تحول القوة.

يوجد نوعين من القوى الوسطى: المؤسسة والناشئة.

القوى الوسطى الراسخة (المؤسسة) مرتبطةٌ بالنظام العالميّ الراهن ذي الصبغة الليبرالية، وهيّ ملتزمةٌ بدعمه وتأييده، في المقابل، القوى الناشئة لم تحسم خياراتها بعد[4].

نظراً للتحول العالمي في القوة والنفوذ من الولايات المتحدة إلى الصين وروسيا وبعض الجنوب العالمي، فإنّ القوى الوسطى تواجه أحد ثلاثة خياراتٍ:

[1] د عماد جاسم محمد (2023)، "توازن التهديد: مقاربة يابانية لمواجهة التهديد الصيني"، مجلة قضايا أسيوية، (برلين: المركز الديموقراطي العربي، العدد 16)، ص 18.

[2] Andreas Bok, "Balancing for In Security: An Analysis of the Iranian Nuclear Crisis in the Light of the Cuban Missile Crisis" Year 2014, Volume: 19 Issue: 2, 113- 138.

[3] FOR MORE: Walt, Stephen. The Origins of Alliances. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987.

[4] A Balancing Act the Role of Middle Powers in Contemporary Diplomacy Willem Oosterveld and Bianca Torossian, Strategic Monitor 2018-2019, Available at https://www.clingendael.org/pub/2018/strategic-monitor-2018-2019/.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- الدفاع عن الوضع الراهن.
- التكيف مع الظروف الجديدة.
- المحاولة بنشاطٍ لتشكيل نظام جديدٍ.

تميل القوى الوسطى الراسخة إلى التأكيد على أهمية المنافع العامة العالمية، ومن ثمّ فإن دعمهم القويّ لمساعي مثل حفظ السلام وحقوق الإنسان والعمل الإنسانيّ وحماية البيئة ودعم اللاجئين وصنع السلام، هو دعمٌ للاستقرار المهيمن.

بالمقابل ليس بالضرورة أن تعارض القوى الوسطى الناشئة أهداف وغايات القوى الوسطى الراسخة، فهم في الواقع مساهمون مهمون في الحفاظ على المنافع العالمية، ويفتح هذا المجال أمام احتمالية وجود ائتلافاتٍ تجمع بين القوى الوسطى الراسخة والناشئة، مما يُظهر قدرة كلا النوعين من القوى على التعاون.

في المقابل أيضاً تُمثل الموازنة الخارجية نهجاً محتملاً للدول الوسطى الناشئة بانتظار حسم خياراتها الاستراتيجية في دعم الوضع الراهن أو دعم تحول القوى الدولي الراهن، وهذه الموازنة تؤمن لها غطاءً استراتيجياً من سياسات كلا القوتين (المهيمنة والتعديلية).

4_ الموازنة كسياسةٍ خارجيةٍ للدول الصغيرة في النظام الدوليّ.

تَشكل الدول الصغيرة جزءًا لا يتجزأ من النظام الدولي، يقع حوالي ثلثي أعضاء الأمم المتحدة في هذه الفئة، طبعاً مازال معيار تعريف الدولة الصغيرة محلّ جدل، وتنقسم عموما إلى ثلاث فئات[1]:

(1) الدولة الصغيرة هي الدولة التي يقلّ عدد سكانها عن نصف مليون، أو منطقةٌ غير بحرية تقلّ عن 1000 كيلومتر مربع.

(2) الدول التي يتراوح عدد سكانها بين نصف مليون ومليون ونصف.

(3) الدول التي تعتبر صغيرةً في المقام الأول بالنسبة لجيرانها الأكبر.

والحقيقة ما يهمنا في هذا الكتاب هو التصنيف الثالث، الدولة الصغيرة بالنسبة لجيرانها الأكثر قوة، وحجماً، واقتصاداً، لأنّ معايير القوة لم تعدّ حكراً على القوة الصلبة، وعلى سبيل المثال ينطبق هذا التصنيف على باراغواي، ودول الكاريبي الناطقة بالإنجليزية، وبنما، ولوكسمبورغ، والنمسا، وغامبيا، والأردن، ولاوس.

[1] Nancy E. Wright, " Small states and international relations pedagogy: Exploring the creative agency frontier", Pace University, USA, Universidad Extern ado de Colombia, Oasis, 2020, no. 32, p. 54.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة أصبح مبدأ المساواة في السيادة حقاً رئيساً لجميع الدول، لذلك تسعى الدول الصغيرة في سياستها الخارجية، لتحقيق نفس أهداف الدول الكبرى في الأمن والازدهار ورفاهية مواطنيها، كما أنّهم يديرون دبلوماسيتهم باستخدام نفس الأدوات الدبلوماسية لدى الدول الكبرى.

وبينما تشترك جميع الدول في التعريف الكامل للسيادة، تؤثر بعض الخصائص على كيفية عمل الدول الصغيرة في النظام الدوليّ، فلديهم مجموعةٌ محدودةٌ من الموارد البشرية والمادية لتكريسها لمهام الدبلوماسية، إضافةً إلى أنّ نطاق القضايا التي يواجهونها محدودٌ أكثر، ومع ذلك، فهي ليست أقلّ إلحاحًا أو شدّة من الدول الأكبر.

تدرك الدول الصغيرة الدور القيّم الذي تلعبه الدبلوماسية متعددة الأطراف في تعزيز مشاركتها وتضخيم أصواتها، ومع ذلك، فإنّ الهياكل والعمليات المعقّدة العديدة للدبلوماسية المتعددة الأطراف تستنزف مواردها.

وعلى الرغم من الموارد المحدودة للدول الصغرى، إلّا أنّها في حالاتٍ عديدةٍ يمكن تحويلها إلى ميزةٍ استراتيجية، وهذا يتطلب الاعتماد على التضامن الجماعيّ وسيادة القانون، والتركيز الصارم على الأهداف المحدودة، واعتماد الحلول الإبداعية.

تلجأ الدول الصغرى إلى موازنة علاقتها مع قوةٍ إقليميةٍ صاعدةٍ من خلال التكامل (الترابط والتشبيك) أو التحالف في إطار مجموعةٍ من تحالف دولٍ صغرى، كما أنّها غالباً ما ترتبط مع قوةٍ مهيمنةٍ أو عظمى دوليةٍ من خلال المناورة (**Bandwagoning**) **وهو ما سيبحثه المؤلفان في الفقرات التالية.**

5_ الموازنة كسياسةٍ خارجية للدول الثانوية في النظام الدولي.

يعتمد ديفيد ماريس (1988) على نظرية الواقعية البنيوية لكينيث والتز (1979) فيما يتعلق بمكانة الدول في النظام الدولي، ويجادل ماريس بأنّ هناك أربعة مستوياتٍ (هرميةٍ) يمكن تمييزها في النظام الدولي[1]: المستوى الأول، هيّ تلك الدول التي تتصدر التسلسل الهرمي، أي القوى العظمى ويدور التوازن في النظام حولهم، وبالتالي، يتم تحديد الأنظمة الدولية من خلال عدد القوى العظمى، أيّ متعددة الأقطاب، ثنائية القطب، المهيمنة، في المستوى الثاني، توجد قوىً ثانوية، وهي الدول التي يمكنها تعطيل النظام، ولكن لا يمكنها تغييره، من خلال إجراءٍ أحاديّ الجانب، بينما تحتل القوى الوسطى المرتبة الثالثة وهي الدول التي

[1] Mares, D.R. (1988) Middle powers under hegemony: To challenge or acquiesce in hegemonic enforcement. International Studies Quarterly 32(4): 456.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لا يمكن لأيّ منها التأثير على النظام بشكل فردي، ولكن من خلال التحالف مع الدل الصغرى يمكنها التأثير بجدول الأعمال الدولي، أمّا المستوى الرابع، الدول الصغرى والتي لا يمكنها التأثير على النظام بشكلٍ فرديّ ولكنها تشكل قوةً مضافة للدول الوسطى والثانوية.

إذاً القوى الثانوية (secondary state)، هيّ الدول التي "يمكنها تعطيل النظام"، ولكن لا يمكنها تغييره، من خلال إجراءٍ أحاديّ الجانب، **والجدير ذكره أنّ دراسات مدى تأثير الدول الثانوية على استراتيجيات التوازن للقوى العظمى مازالت أقلّ من تقديره إلى حدّ كبيرٍ في أدبيات العلاقات الدولية.**

يجادل كلّ من (ميجر، هوغو، سيمون) بأنّه عندما تتبنى الدول الثانوية استراتيجية تحوط، يتم تحفيز القوى العظمى على الانخراط فيما يسمى "التوازن السري"، والتي تحدث عندما تخفي قوة عظمى قائمة تعاونها الأمني مع دولة ثانوية تحت ادعاءات لا علاقة له علنا بأجندتها موازنة قوة صاعدة.[1]

من جهة أخرى تفضل الدول الثانوية استراتيجية موازنة ناعمة على استراتيجيات الموازنة الصلبة في علاقتها مع قوةٍ صاعدةٍ مهدِدة، تجنباً من الاستعداء الممكن بينهما[2]، **وهذا ما يؤكده روبرت س. روس (بأنّ الدول الثانوية تميل إلى استيعاب القوى الصاعدة بدلاً من موازنة العلاقة معها)**[3].

وفي حين يتفق الواقعيون على أنّ القوى العظمى تفضل توازن القوة العسكرية مع القوى الصاعدة، لكنهم لا يتفقون على استجابات الدولة الثانوية للقوى الصاعدة من حيث[4]:

- أولاً، هناك اختلافات حول ما إذا كانت الدول الثانوية ستوازن أو تستوعب القوى الصاعدة.
- ثانيًا، هناك اختلافات بين الواقعيين فيما يتعلق بالأدوار المتميزة للعوامل الاقتصادية والعسكرية في سياسات المواءمة بين الدول الثانوية.
- ثالثًا، يجادل بعض العلماء بأنّ محاذاة الدولة لا يتم تحديدها بالضرورة من خلال المتغيرات الواقعية، ولكن يمكن أن تعكس التفضيلات التي تشكلها النوايا أو التجارب التاريخية أو التأثيرات الثقافية.

[1] FOR MORE: Meijer, Hugo; Simón, International Affairs. Mar 2021, Vol. 97 Issue 2, p 463-481.
[2] Maria (Mary) Papageorgiou, Mohammad Eslami, Paulo Afonso B. Duarte. (2023) A 'Soft' Balancing Ménage à Trois? China, Iran and Russia Strategic Triangle vis-à-vis US Hegemony. Journal of Asian Security and International Affairs 10:1, pages 65.
[3] Robert S. Ross (2006) Balance of Power Politics and the Rise of China: Accommodation and Balancing in East Asia, Security Studies, 15:3, 355-395.
[4] Ibid.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

رابعاً_ استراتيجياتٌ بديلةٌ عن الموازنة في السياسات الخارجية.

في حالاتٍ كثيرة لا تستطيع الدول الصغرى اتباع أسلوب الموازنة مع قوةٍ مهيمنةٍ أو قوةٍ مجاورة صاعدة، ويصبح أمنها القومي مُعرضاً للخطر، وحتى كيانها الجيوسياسي معرضاً للخطر والغزو، فمسألة توزيع الموارد والهيمنة بين الدول في العلاقات الدولية هو مفتاح تحديد السياسات الأمنية، ولكن بعض الدول الصغيرة ليس لديها الموارد والقوة المناسبة لصياغة سياسةٍ خارجيةٍ مؤثرةٍ في العلاقات الدولية، في هذه الحالة تلجأ بعض الدول إلى أساليب وسياسات بديلة عن الموازنة.

1_مفهوم القوى الوسطى في النظام الدولي، ومعايير تصنيفاتها.

لا يعدّ مفهوم القوى الوسطى حديثاً مقارنةً بمفاهيم أخرى ذات صلة، فقد عرّفه جيوفاني بوتيرو، عمدة ميلانو في القرن الخامس عشر، أنّه فاعلٌ يتمتع بالقوة والسلطة الكافية للوقوف بمفرده دون الحاجة إلى مساعدةٍ من الآخرين[1]، ومنذ ذلك الحين، تم ذكر مفهوم القوى الوسطى باستمرارٍ في مجال العلاقات الدولية، لكنّ الخلاف لازال على معايير التصنيف.

ظهر الاهتمام الكبير بالقوى الوسطى، مع عودة الصراع على القطبية الدولية، مع التركيز بشكلٍ خاصٍ على وظيفتها الاستراتيجية في سياسات القوة ومنافسة القوى العظمى، مع اختلافٍ فكريٍّ واضحٍ حول هوية طبيعة القوى الوسطى، مع مشاكل في التصنيف والمعايير، عموماً وبشكلٍ مبدئيّ، فالقوى الوسطى هيّ دولٌ ليست كبيرةً ولا صغيرةً من حيث القوة والقدرة والتأثير الدوليين، وتظهر ميلًا لتعزيز التماسك والاستقرار في النظام العالميّ، وعموماً هناك منحيين فكريين لتصنيف القوى الوسطى، المنحى التقليديّ، وهو وظيفيٌّ بطبيعته يركّز على عوامل القوة، والمنحى الحديث، وهو سلوكيّ في معاييره يركّز على نهج السياسة الخارجية

فالقوى الوسطى عموماً يمكن تصنيفها استناداً إلى الوظيفة والسلوك والتسلسل الهرميّ[2] ، يجادل المنظور **الوظيفي** بأنّ الدولة القادرة على التأثير في مجالات ووظائف معينة في الشؤون الدولية تعدّ قوة وسطى، ومعاييرها في ذلك مدى المشاركة، والاهتمام، والقدرة، بينما يتبنى المنظور **السلوكيّ** وجهة النظر القائلة بأنّ الدولة هيّ قوة متوسطة إذا لعبت أدوارًا معينةً تعدّ أدوار قوة متوسطة أو إذا حددت نفسها على هذا النحو،

[1]Waltz, K. N. (1979). Theory of International Politics. OP.CT. P 298.
[2]Shin, D.-m. (2015). A Critical Review of the Concept of Middle Power. E-International Relations. Retrieved 3 29, 2023 from: https://www.e-ir.info/pdf/60016.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أمّا المنظور **الهرميّ** يصنف الدول من خلال تطبيق المعايير المتعلقة بقدراتها، فالدول ذات القدرات الوسطى تسمى قوىً وسطى، ويمكن تصنيف القوى العظمى والقوى الضعيفة بنفس الطريقة.

بالنسبة للنهج التقليديّ، في العام 1971، حلل كارستن هولبراد مفاهيم القوة الوسطى بالاعتماد على الكتابات الألمانية في أوائل القرن التاسع عشر، وقام بفحص المفهوم الألماني لميتلماخت حول تلك القوى كونها حالةٌ جغرافيةٌ متوسطةٌ احتلت موقعًا متوسطًا في تحالف القوى الأوروبيّ[1]، بالنسبة لهولبراد، تُعرَّف القوى الوسطى بأنها تستخدم المواقع الجغرافية والمادية أو وضعها الموضعي والهامشي للتعاون أو تحقيق التوازن التنافسي بين القوى العظمى في المنطقة[2]، وبناءً على الخصائص الموضعية والمادية لهولبراد، يحدد روبرت كوكس القوى الوسطى من خلال قدرتها على تضمين استجابةٍ وسطيةٍ للنزاعات الدولية، مما يؤدي إلى امتلاكها قدراتٍ متوسطة المدى تحدّ من المخاطر في إدارة منافسة القوة، علاوةً على ذلك، يؤكد كوكس أنّ القوى الوسطى يجب أن تتمتع باستقلاليةٍ كافيةٍ في استراتيجياتها الخارجية والارتباط بالقوى المهيمنة والقوى العظمى، بالإضافة إلى ذلك، يجادل بأنّ القوى الوسطى لا تسنّ استراتيجيات موازنةً، بل تؤدي دور الجهات الفاعلة الرئيسية التي تدعم هيمنة الدول المهمة والنظام الهيكلي للنظام الجيوسياسيّ[3].

لاحقاً، واصل أندرو كوبر النهج التقليدي لتعريف القوى الوسطى لكنّه حاول تجديد المفهوم ليعكس الحقائق الدبلوماسية والاجتماعية الحديثة للشؤون الدولية، وطور أربع سماتٍ جديدةٍ لتحديد القوى الوسطى[4]:

- السمة الجغرافية: يفترض أن تمثل القوى الوسطى جهةً فاعلةً جيوسياسيةً متوسطة.
- السمة الموضعية: وهيّ السمة الأكثر استخدامًا لتقييم ما إذا كانت الحالة قوةً متوسطةً أم لا، وتشير إلى سماتٍ قابلة للقياس الكميّ، يمكن أن تتراوح هذه السمات من المنطقة الجغرافية للدولة، وحجم السكان، والتعقيد، والقدرة المعززة لاقتصادها وجيشها.
- السمة المعيارية: تحديد القوى الوسطى على أنّها جهاتٌ فاعلةٌ أكثر حكمةً داخل نظام منظم.

[1] Erskine, A. (2022, 2 8). The Middle Power Dynamic in the Indo-Pacific: Unpacking How Vietnam and Indonesia Can Shape Regional Security and Economic Issues. Journal of Indo-Pacific Affairs. Retrieved 3 28, 2023, Available at the link: https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/2927137/the-middle-power-dynamic-in-the-indo-pacific-unpacking-how-vietnam-and indonesi.

[2] Holbraad, C. (1971). The Role of Middle Powers-Cooperation and Conflict 6, p 87.

[3] Robert W. Cox. (1989). Middle power man ship, Japan, and Future World Order, International Journal ، 44. P 827.

[4] Erskine, 2022, op.ct.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- السمة السلوكية: تنطلق من أن الاستراتيجية الوطنية للقوة الوسطى هيّ تشغيل ومتابعة مصالحها الوطنية، وهيّ على استعداد لحلّ النزاعات والمشكلات الاستراتيجية والردّ عليها من خلال حلولٍ متعددة الأطراف تتضمن مبدأ التسويات.

بالنسبة لكوبر، تعكس هذه السمات القوى الوسطى كمديرين مسؤولين عن نظامٍ قائمٍ على القواعد.

أمّا بالنسبة للنهج الليبرالي، تتبنى دول القوة الوسطى عادةً أسلوبًا نشطًا من حيث أنّها تتدخل في القضايا العالمية لكنّها لا تتدخل في جميع حالات الصراع، يتبع النهج الليبرالي معايير محددةً في تصنيف القوى الوسطى، سلوكيةً، وقيميةً، أبرزها:

- **التفكير المتماثل:** غالبًا ما تركز السياسة الخارجية للقوى الوسطى على الحدّ من الصراع في النظام العالمي، من خلال إشراك الدول الأخرى ذات التفكير المماثل (فيما يتعلق بالقضية المطروحة) في محاولةٍ للتوصل إلى حلٍّ وسطٍ عملي، من خلال القنوات المتعددة الأطراف.
- **عدم تحدي النظام الدولي:** على الرغم من بعض الخلافات مع الدولة المهيمنة والدول الكبرى الأخرى (خاصةً حول قضايا حقوق الإنسان)، فإنّ القوى الوسطى لا تتحدى أو تهدد الوضع الراهن العالميّ أيّ "توازن" القوة الاقتصاديّ والعسكريّ والسياسيّ والديمقراطية الليبرالية[1].
- **الدبلوماسية الاقتصادية:** تحاول القوى الوسطى في كثير من الأحيان استباق واحتواء وحلّ الصراع بين الأطراف المتحاربة، لكن مشاركة القوة الوسطى لا تقتصر على الصراع العسكري السياسيّ وعدم الاستقرار، بل الفاعلية الاقتصادية.
- **القانون الدوليّ:** تنظر القوى الوسطى إلى القانون الدوليّ باعتباره وسيلةً لتأمين مصالحها وجعل التفاعل العالميّ أكثر قابليةً للتنبؤ[2].
- **النظام متعدد الأطراف:** إنّ التعاون المتعدد الأطراف الذي يتم داخل المنظمات الدولية ومن خلالها يضفي مزيدًا من الشرعية على الترتيبات المعيارية التي يتم وضعها وإدامتها من خلال هذه المنظمات.

[1]JORDAN, E. (2003). The Concept of a Middle Power in International Relations: Distinguishing between Emerging and Traditional Middle Powers. South African Journal of Political Studies, 30.
[2]F.Cooper, A. (1997). Niche Diplomacy: Middle Powers after the Cold War. New York: Macmillan, p 7.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **المصلحة الذاتية للقوى الوسطى والتي** ترغب في حماية النظام الدوليّ الذي تتمتع فيه بالثراء والقوة نسبيًا، إذ تميل القوى الوسطى إلى أن تكون الدول الأكثر تكريسًا للحفاظ على المعايير والمبادئ الدولية لأنّها تستفيد على الفور من نظامٍ دوليٍّ مستقرٍ[1].

طبعاً إنّ اختلاف المعايير في تصنيف القوى الوسطى، قادت إلى إشكالياتٍ منهجيةٍ، وكان لزاماً معها تقسيم القوى الوسطى بين تقليديةٍ، وناشئةٍ، ويمكن التمييز بين **القوى الوسطى الناشئة والتقليدية** استناداً إلى معيارين أساسيين: التأسيسيّ والسلوكيّ.

من الناحية التأسيسية، فإنّ القوى الوسطى التقليدية ثريةٌ (معدلات التنمية فيها مرتفعةٌ) ومستقرةٌ ومتساويةٌ وديمقراطيةٌ اجتماعية، أمّا القوى الوسطى الناشئة فهيّ دولٌ شبه هامشيةٌ غير مستقرةٍ اجتماعياً بعد، وتجربتها الديموقراطية حديثةٌ وغير مستقرة، كما أنّها تُظهر الكثير من النفوذ الإقليميّ، ومن الناحية السلوكية، القوى الناشئة تُظهر توجهاً إقليمياً ضعيفاً ومتناقضاً، ويبنون هوياتٍ متميزةٍ عن الدول القوية في مناطقهم ويقدمون تنازلات لتهدئة الضغوط من أجل الإصلاح العالميّ، على النقيض من ذلك، من الناحية السلوكية، تختار القوى الوسطى التقليدية التغيير العالميّ الإصلاحيّ وليس التغيير العالميّ الجذريّ، ويظهرون توجهًا إقليميًا قويًا لصالح التكامل الإقليميّ، ولكنّهم يسعون أيضًا إلى بناء هوياتٍ متميزةٍ عن هويات الدول الضعيفة في منطقتهم[2].

2_ المناورة (نظرية العربة–Bandwagoning).

المناورة أو العربة، (Bandwagoning) مشتقةٌ من أسلوب الحركة أو المناورة الذي صاغه كوينسي رايت في دراسة الحرب (1942)[3] وشاع بعد استخدام كينيث والتز له في نظرية السياسة الدولية (1979)، ومع ذلك ينسب (فان إيفيرا) إلى نفسه صياغة المصطلح[4]، ويستخدم ليكون بمثابة (عكس) السلوك المتوازن.

وهو ما شرحه والت عندما قال إنّ "الدول الصغيرة تفضل التكتل مع قوىً عظمى مهددةٍ على موازنتها"، دعمًا لهذه الحجة، يقول والت كلما ضعفت الدولة، زاد احتمال أن تكون عربة، والبحث عن التوازن هو غير

[1]Mingst M. P. (1987). International Organizations and Foreign Policy: Influence and Instrumentality. Boston: Allen and Unwin.p 153.
[2]JORDAN, E. (2003). The Concept of a Middle Power in International Relations: Distinguishing between Emerging and Traditional Middle Powers, South African Journal of Political Studies, 30.p 165.
[3] Wright, Quincy (1942). A Study of War, p136.
[4] Schweller, Randall L. (1997). "New Realist Research on Alliances: Refining, Not Refuting". American Political Science Review. 91 (4): 928.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عقلانيّ في هذه الحالة لأنّ الحلفاء قد لا يكونون قادرين على تقديم المساعدة بالسرعة الكافية[1]، قد تضطر الدول القريبة من بلد يتمتع بقدرات هجومية كبيرة (وهيّ بعيدة كلّ البعد عن الحلفاء المحتملين) إلى استخدام منطق العربة لأنّ موازنة التحالفات ببساطة **غير قابلة للتطبيق**.

إذاً المناورة وأسلوب **Bandwagoning** هو استراتيجيةٌ للحفاظ على المخاوف الأمنية الأساسية من خلال طلب الحماية من قوةٍ أقوى وحتى قوةٍ مهددة سابقاً[2]، وهو بعكس سلوك الموازنة أو التوازن، وبموجبه تتخلى الجهات الفاعلة الأقلّ قوةً عن درجةٍ كبيرةٍ من الاستقلالية للعمل على المستوى الدوليّ في مقابل الحماية من قبل القوى المهيمنة في المشهد الدوليّ.

الترابط أو التشبيك (Bonding)

هو استراتيجيةٌ تعزز فيها الدول الاستقلالية من خلال توفير وظيفةٍ أو خدمة قد يجدها الآخرون لا غنىً عنها، أيّ تنص على "ربط" مصالح الآخرين بمصالحهم الخاصة. على هذا النحو، قد يكون للدول الأخرى وكذلك القوة المهيمنة مصلحةٌ في الحفاظ على أمن واستقلالية الدولة التي تقدم الخدمة أو الوظيفة[3].

وقد يشجع الترابط الفاعلين الآخرين على دعم مصالح الدولة الرابطة ضدّ قائد النظام الدولّي في ظلّ ظروفٍ معينةٍ، أو ضدٍ القوة المهددة في اغلب الحالات.

وينحو الترابط كونه جزءاً من مفهوم العربة فدول الدرجة الثانية ذات التأثير الأقلّ تميل بشكلٍ عامٍ إلى تفضيل هذا النوع من الترابط، لأنّ هذه الدول تدرك أنّه لا يمكنها الحفاظ على مصالحها إلّا من خلال التصالح مع العالم، وكذلك مع الدولة الرائدة دولياً أو إقليمياً، فهي تدرك أنّه لا يوجد الكثير مما يمكنها فعله بمفردها لتغيير توزيع القوة أو مستوى التكامل لصالحها، خاصةً على المدى القصير إلى المتوسط.

على هذا النحو، فإنّ الطريقة الوحيدة بالنسبة لهم لحماية مصالحهم الأساسية هيّ منح الآخرين حصةً في تشكيل أمنهم ولكن تسعى هذه الدول إلى توفير بعض الوظائف التي لا غنى عنها للدولة المهيمنة من أجل توليد النفوذ وإعطاء الآخرين سببًا لدعمهم[4].

[1] Walt, S. M. (1987). The origins of alliance. Ithaka: Cornell University Press, p 25.
[2] Chong Ja Ian, Revisiting Responses To Power Preponderance: Going Beyond The Balancing-Bandwagoning Dichotomy Institute of Defense and Strategic Studies Singapore No. 54, NOVEMBER 2003, p 5.
[3] Ibid, p 10.
[4] Ibid, p 11

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3_ الارتباط الملزم (Binding).

يحدث **الارتباط** الملزم عندما تكون الدول الأضعف قادرةً على كبح تصرفات الأقوياء من خلال إنشاء اتفاقياتٍ وأطرٍ مؤسسيةٍ بين الدول ذات درجات مختلفة من القوة، مقابل دعم الوضع الراهن تحت قيادة الدولة القيادية، بعبارةٍ أخرى، يمكن أن يحدث الارتباط بين الدول الأضعف والدولة البارزة في محاولة لفرض قيودٍ رسميةٍ مؤسسيةٍ على ممارسة الدولة القيادية للسلطة مقابل قبول قيادتها، وبالتالي، فإن الإلزام يسمح بدرجةٍ من الاستقلالية الشكلية وكذلك التأثير على الأقوياء من قبل الدول الأضعف التي تتجاوز ما تسمح به الموازنة والاندفاع.

4_ الحصار (Beleaguering).

الحصار هو استراتيجيةٌ تهدف فيها الدول إلى تقويض نفوذ الأقوياء بالإضافة إلى قدرتهم على ممارسة السلطة من خلال التعطيل لأغراض الحصول على تنازلاتٍ محددة، قد يتضمن بذر الخلاف بين القوة العظمى وحلفائها، أو التحريض على الاضطرابات الداخلية داخل أراضي القوة الأكبر، أو الإخلال بتنفيذ السياسات من قبل الأقوياء.[1]

5_ الاختباء (Hiding).

هو تجنب التوتر أو الخلافات من قبل الدول من خلال الانسحاب إلى العزلة، وقد يظهر عندما تنسحب الدول طواعيةً من النزاعات والنزاعات المحتملة عن طريق تقليل أو قطع الاتصال مع الخصوم المحتملين أو الحاليين، يناقش بول شرودر هذا النهج بشيء من التفصيل في مقال الأمن الدولي "الواقع التاريخي مقابل نظرية الواقعية الجديدة"[2].

[1] Ibid.
[2]Schroeder, “Historical Reality vs. Neo-Realist Theory”, International Security, Vol. 19, No. 1 (Summer 1994): 117-124., Peace (Bombay, Maharashtra: Orient Longmans, 1966), especially Chapters Three and Four.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخاتمة:

بناءً على ما سبق لا يمكن تصور تحوطٍ استراتيجيٍّ فعالٍ وهادفٍ من قبل قوةٍ ثانوية في مواجهة قوة صاعدة دون موازنة سواء أكانت سلبية أم إيجابية، والتي تشير إلى استراتيجية اتخذتها الدولة للحفاظ على الأمن بشكلٍ فعالٍ وتعزيز المصالح من خلال زيادة قوتها في مواجهة الجهات الفاعلة الأقوى والأكثر تهديدًا من أجل تحدي وتعويض المخاطر التي قد تشكلها الأخيرة، قد يكون هذا من حيث التوازن الداخلي حيث تزيد الدولة من قوتها داخليًا، أو الموازنة الخارجية حيث يتم تجميع الموارد مع دول أخرى لغرض محدد.

بالنسبة للموازنة الخارجية تختلف مقاربة المسألة حسب شكل النظام الدوليّ وتوزيع القوى فيه، ففي عالمٍ أحاديّ القطب، من المرجّح أن تتعامل الدول مع القوة أحادية القطب أكثر من سياسات الموازنة معها، وهو بعكس النظام متعدد الأقطاب الذي تسعى فيه الدول إلى موازنة سياستها سواء بالنسبة لقائد هذا النظام أو أيّ قوةٍ صاعدة.

بالنتيجة الموازنة، هيّ سياسةٌ أو سلوك يهدف إلى محاولة مطابقة، أو تجاوز، أو منع قوة دولةٍ أقوى من الهيمنة على الدولة الموازنة من خلال: تحالفٍ لمواجهة دولة الهيمنة على أن تكون الموازنة هنا استباقيةٌ، فهيّ لا تشمل المواقف التي "تُفرض فيها الحرب على الموازن المحتمل من خلال هجومٍ عسكريٍّ مباشرٍ من قبل المعتدي، كما يمكن أن تكون الموازنة داخليًة أيضًا، حيث تبني الدولة قدراتها الخاصة، سواء العسكرية أو القاعدة الاجتماعية الاقتصادية التي تعتمد عليها، لذا فإنّ التوازن الداخلي يكون أكثر وضوحًا عندما يتجاوز معدل النمو معدل نمو الدول الأخرى، خاصةً في القوة العسكرية، ثم تقوم الدولة بموازنة جميع القوى الأقوى من خلال اللحاق بهم.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

References:

1. Layne, Christopher (2012-04-26). "The End of Pax Americana: How Western Decline Became Inevitable". The Atlantic. Retrieved 2020-10-18. Layne, Christopher (1997). "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy". International Security. 22 (1): 86–124.
2. Haas, E. B. (1953). The balance of power: Prescription, concept, or propaganda? World Politics, 5(4), 453.
3. Layne, Christopher. "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy." International Security, vol. 22, no. 1, 1997, p. 117.
4. Shubhya Pandey Balance of Power in International Relations, Hidayatullah National Law University, Raipur.
5. John J. Mearsheimer, the Tragedy of Great Power Politics (New York: Norton, 2001), pp. 155–6.
6. Pape, Robert A. (July 2005). "Soft Balancing against the United States". International Security. 30 (1): 7–45.
7. Kenneth N. Waltz, "Realism and International Politics" (New York: Routledge, 2008), 137
8. Kenneth Waltz (1979), Theory of International Politics, (Reading: Addison-Wesley.
9. Stephen G. Brooks and William C. Wolfforth, "World out of Balance" (Princeton: Princeton University Press, 2008), 22.
10. Kenneth N. Waltz, "Man, the State and War" (New York: Columbia University Press, 1959), 188.
11. John J. Mearsheimer "The Tragedy of the Great Power Politics", in Anarchy and the Struggle for Power (New York: Norton, 2001), 30.
12. Salman, Mohammad & Geeraerts, Gustaaf. (2015). Strategic Hedging and Balancing Model under the Unipolarity .p 4.
13. Schweller, R. (2016, May 09). The Balance of Power in World Politics. Oxford Research Encyclopedia of Politics. Retrieved 4 Aug. 2023, Available at:https://oxfordre.com/politics/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-119.
14. Lieutenant, United States Navy, Approved for public release; distribution is unlimited. ON THE TYPES OF BALANCING, BEHAVIOR, Thomas R. Bendel submitted in partial fulfillment NTIS Cardio the requirements for the degree of DTlC TAB.
15. Unannounced, Justification, MASTER OF ARTS IN NATIONAL SECURITY AFFAIRS, Approved for public release; distribution is unlimited. NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL, MONTEREY, CALIFORNIA, December 1994, P 48.
16. Stephen Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power", International Security, 9: 4 (1985): 5.
17. Mearsheimer John J. 2001. The Tragedy of Great Power Politics. New York: Norton.p 156.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

18. Brawley Mark R. 2004. “The Political Economy of Balance of Power Theory.” In Balance of Power, edited by Paul T. V., Wirtz James J, Fortmann Michael, 76–102. Stanford, CA: Stanford University Press. p 86 .
19. Brawley Mark R. 2004. “The Political Economy of Balance of Power Theory.” In Balance of Power, edited by Paul T. V, Wirtz James J, Fortmann Michael 86 Stanford, CA: Stanford University Press.
20. For more: Hugo Meijer , Luis Simón, Covert balancing: Great Powers, secondary states and US balancing strategies against China, International Affairs, Volume 97, Issue 2, March 2021, p 463–481.
21. Mahmood, M. (2019). The Significance of Omni-Balancing Theory in Clarifying "Third World leaders Policies. Regional Studies Journal (RSJ), 13(42), 51-77 .
22. Salman, Mohammad & Geeraerts, Gustaaf, Ibid.
23. Andreas Bok, "Balancing for In Security: An Analysis of the Iranian Nuclear Crisis in the Light of the Cuban Missile Crisis" Year 2014, Volume: 19 Issue: 2, 113- 138 .
24. FOR MORE: Walt, Stephen. The Origins of Alliances. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987.
25. A Balancing Act the Role of Middle Powers in Contemporary Diplomacy Willem Oosterveld and Bianca Torossian, Strategic Monitor 2018-2019, Available at https://www.clingendael.org/pub/2018/strategic-monitor-2018-2019.
26. Nancy E. Wright, " Small states and international relations pedagogy: Exploring the creative agency frontier", Pace University, USA, Universidad Extern ado de Colombia, Oasis, 2020, no. 32, p. 54 .
27. Mares, D.R. (1988) Middle powers under hegemony: To challenge or acquiesce in hegemonic enforcement. International Studies Quarterly 32(4): 456.
28. FOR MORE: Meijer, Hugo; Simón, International Affairs. Mar 2021, Vol. 97 Issue 2, p 463-481 .
29. Maria (Mary) Papageorgiou, Mohammad Eslami, Paulo Afonso B. Duarte. (2023) A ‘Soft’ Balancing Ménage à Trois? China, Iran and Russia Strategic Triangle vis-à-vis US Hegemony. Journal of Asian Security and International Affairs 10:1, pages 65.
30. Robert S. Ross (2006) Balance of Power Politics and the Rise of China: Accommodation and Balancing in East Asia, Security Studies, 15:3, 355-395.
31. Shin, D.-m. (2015). A Critical Review of the Concept of Middle Power. E-International Relations. Retrieved 3 29, 2023 from:
32. https://www.e-ir.info/pdf/60016.
33. Erskine, A. (2022, 2 8). The Middle Power Dynamic in the Indo-Pacific: Unpacking How Vietnam and Indonesia Can Shape Regional Security and Economic Issues. Journal of Indo-Pacific Affairs. Retrieved 3 28, 2023, Available at the link: https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/2927137/the-middle-power-dynamic-in-the-indo-pacific-unpacking-how-vietnam-and indonesi .
34. Holbraad, C. (1971). The Role of Middle Powers-Cooperation and Conflict 6, p 87.
35. Robert W. Cox. (1989). Middle power man ship, Japan, and Future World Order, International Journal ،44. P 827.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

36. JORDAN, E. (2003). The Concept of a Middle Power in International Relations: Distinguishing between Emerging and Traditional Middle Powers. South African Journal of Political Studies, 30.
37. F.Cooper, A. (1997). Niche Diplomacy: Middle Powers after the Cold War. New York: Macmillan, p 7.
38. Mingst M. P. (1987). International Organizations and Foreign Policy: Influence and Instrumentality. Boston: Allen and Unwin.p 153.
39. JORDAN, E. (2003). The Concept of a Middle Power in International Relations: Distinguishing between Emerging and Traditional Middle Powers, South African Journal of Political Studies, 30.p 165.
40. Wright, Quincy (1942). A Study of War, p136.
41. Schweller, Randall L. (1997). "New Realist Research on Alliances: Refining, Not Refuting". American Political Science Review. 91 (4): 928.
42. Walt, S. M. (1987). The origins of alliance. Ithaka: Cornell University Press, p 25.
43. Chong Ja Ian, Revisiting Responses To Power Preponderance: Going Beyond The Balancing-Bandwagoning Dichotomy Institute of Defense and Strategic Studies Singapore No. 54, NOVEMBER 2003, p 5.
44. Schroeder, “Historical Reality vs. Neo-Realist Theory”, International Security, Vol. 19, No. 1 (Summer 1994): 117-124., Peace (Bombay, Maharashtra: Orient Longmans, 1966), especially Chapters Three and Four.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/